الوعي الاستثماري

دورية إلكترونية تصدر عن هيئة الأوراق المالية - السنة الأولى- العدد 1 - كانون الثاني- 2020

58عاماً من العمر المديد

هيئة الأوراق المالية تهنىء بالعيد الميمون لقائد المسيرة

نحو التغلب على معيقات صكوك التمويل الإسلامي

مؤتمر المال والاستثمار الدولي ومعرض فوركس الأردن

حلقة نقاشية لتنفيذ خارطة الطريق لتطوير سوق رأس المال الوطني

الوعي الاستثماري

الناشر
هيئة الأوراق المالية
رئيس مجلس المفوضين
محمد صالح الحوراني
نائب رئيس المجلس
د. عمر الزعبي
أعضاء المجلس
د. عبدالرؤوف ربابعة
رائدة النبر
فراس العدوان
المدير التنفيذي
د. أمل أبوزيد
التحرير
حسين حمادنه
توجه المراسلات إلى
ص. ب 8802
عمان 11121
هيئة الأوراق المالية
هاتف: 96265607171+
فرعي: 4001
بريد إلكتروني:
hammhu@jsc.gov.jo

المسؤولية
الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة الأوراق المالية.

المساهمات
لا تقبل الدورية إلا أصول الموضوعات التي لم يسبق نشرها بأي وسيلة من وسائل النشر.

الاستخدام
حقوق الطبع والنشر والتصميم محفوظة لهيئة الأوراق المالية ولا يجوز إعادة النشر أو الاقتباس بدون إذن كتابي من الهيئة.

الاشتراكات
مجاناً يمكن الحصول عليها عبر الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية.
www.jsc.gov.jo

صفحة	الأبواب الثابتة
1	غلاف الأولى
2	محتويات العدد
3	الافتتاحية
4	أخبارنا
11	موضوع الغلاف
16	تقارير
18	توعية
19	أخبار داخلية
20	تتمات
21	إنفوجرافيك
22	غلاف الأخيرة

في هذا العدد

الاستثمار المؤسسي في أسواق رأس المال

المعشر: الحكومة تنظر باهتمام وأمل لمخرجات مشروع خارطة الطريق

الأسواق المالية علامة فارقة للمستثمرين

بوستر عيلاد القائد

التحدي اليومي للقائد الأكثر تأثيراً

الإعلانات

لا تنشر في الدورية إلا إعلانات الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال ولا نستقبل أي إعلانات من أي جهة أخرى.

صورة الغلاف

صورة الصفحة الأخيرة

الاستثمار المؤسسي في أسواق رأس المال

بقلم: محمد صالح الحوراني رئيس هيئة الأوراق المالية

اسمحو لي بداية أن أرحب بكم في افتتاحية العدد الأول من هذه الدورية الواعدة التي تطلقها الهيئة لتعزيز التواصل مع شركائها ومتلقي الخدمة وباقي متعامليها من مختلف الأطراف والشرائح لنشر الوعي بالاستثمار في الأوراق المالية ذلك القطاع المهم الذي يلعب دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد الوطني وخدمته، وانطلاقاً من هذا الدور وأهميته، سألقي الضوء على أحد المواضيع المتعلقة بأهمية الاستثمار المؤسسي في الأسواق المالية وضرورة تشجيعه وتجنيبه بعض المعالجات الضريبية الطاردة للاستثمار في الأسواق المالية .

لقد أثبتت الدراسات النظرية والتطبيقية وتجارب الدول المختلفة أن أسواق رأس المال تكون ذات كفاءة أعلى وتكون داعم أقوى للاقتصاد الوطني عندما تكون شريحة الاستثمار السائدة فيها هي من فئة الاستثمار المؤسسي القائم بالدرجة الأولى على صناديق الاستثمار المشترك كونها تستفيد من اقتصاديات الحجم الكبير من حيث تقليصها للكُلف التي يتكبدها المستثمرون، ورفعها لمعدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون فيها، وقدرتها على الحد من المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون فيها، فضلاً عن استفادة الصناديق من الإدارة المحترفة للمحافظ الاستثمارية الأمر الذي ينعكس إيجاباً على حجم التداول في السوق المالي، وعلى العائد على محافظ المستثمرين سواءً كانوا أشخاصاً طبيعيين (أفراداً) أو أشخاصاً معنويين (شركات). وفي هذا الإطار أرى من الضرورة العمل على تشجيع إنشاء صناديق الاستثمار المشترك، وصناديق مؤشرات التداول؛ من خلال منحها مزايا ضريبية مماثلة، ومنافسة للمزايا الممنوحة للصناديق الاستثمارية في الدول المجاورة، إذ أن ذلك سيشجع البنوك وصندوق الضمان الاجتماعي والجهات التي لديها سيولة فائضة مثل شركات الاتصالات والتعدين والتأجير التمويلي وصناديق الادخار للنقابات والشركات والمؤسسات على إنشاء صناديق الاستثمار المشترك وصناديق مؤشرات التداول ETFs، والذي من شأنه زيادة الميزة التنافسية لسوق رأس المال وتطويره، بالإضافة إلى أن منح صناديق الاستثمار المشترك ومن يستثمر بها ضمن الشكل المؤسسي المرخص من الهيئة فقط، تسهيلات ضريبية، يعد من أهم متطلبات تحسين ميزة الصناديق التنافسية، لأن أرباح الأسهم والحصص التي توزعها الشركات على جهات (مقيمة) خاضعة بموجب القانون إلى ضريبة دخل بنسب تختلف باختلاف الجهة الموزع لها، علمًا بأن هذه الجهات الثمانية هي من يملك السيولة في الاقتصاد وهي: البنوك، وشركات الاتصالات الأساسية، وشركات تعدين المواد الأساسية، وشركات التأمين، وشركات إعادة التأمين، وشركات الوساطة المالية، والشركات المالية، والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي.

إن الواقع الضريبي القائم على صناديق الاستثمار المشترك بات بالطبع لا يشجع الجهات الثمانية المشار إليها على المساهمة في هذه الصناديق والمشاركة في محافظها الاستثمارية، الأمر الذي جعل الصناديق القائمة ضعيفة رأس المال ومحدودة المحافظ الاستثمارية التي تديرها، وسيبقى وضع الصناديق ضعيفاً مستقبلًا بل وقد يزداد ضعفاً إن لم يتم معالجة الوضع القائم، ناهيك عن الأضرار التي تلحق بالاقتصاد الوطني نتيجة لذلك. ومن شأن ذلك تشجيع مدراء الاستثمار على تأسيس صناديق الاستثمار المشترك خارج الأردن، واستثمار محافظ هذه الصناديق خارجيًا في تلك الدول والتي بالأساس توفر مزايا تنافسية وإعفاءات للمستثمرين تتفوق علينا بالأوضاع السابقة لتلك المعالجة الضريبية الجديدة القائمة مما يعني ليس فقط ضياع فرص استثمارية محلية للأفراد والشركات على حد سواء وإنما أيضا ضياع فرص إنشاء هذه الصناديق واستثمار محافظها محلياً. كما أن المعالجة الضريبية الخاطئة، ستلحق أضراراً بسوق رأس المال سواء من حيث قدرتها على جذب استثمارات أجنبية جديدة أو قدرتها على الاحتفاظ بالاستثمار الأجنبي القائم وتوطينه، على اعتبار أن الملكية الأجنبية للشركات الأردنية مرتفعة وتصل في بعضها إلى نسبة 50%.

اختتام سلسة ورش العمل التدريبية والتوعوية حول آليات استخدام نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL

اختتمت في هيئة الأوراق المالية سلسلة من ورش العمل التدريبية والتوعوية التي نظمتها الهيئة في مقرها في الفترة (2019-10/15-11/20) حول آليات عمل واستخدام نظام الإفصاح الإلكتروني بلغة XBRL، بالتعاون مع بورصة عمان، لما مجموعه 352 جهة توزعت على عشر مجموعات غطت مختلف فئات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة (الشركات المساهمة العامة، صناديق الاستثمار المشترك، شركات الخدمات المالية، مكاتب تدقيق الحسابات) وذلك لضمان نشر المعرفة والاتقان التام لكيفية تشغيل واستخدام النظام والعمل عليه والاستفادة منه على الوجه الأمثل بما يحقق الارتقاء بمستويات الشفافية وكفاءة الإفصاح في سوق رأس المال الوطني.

وقال رئيس هيئة الأوراق المالية محمد صالح الحوراني أن هذا النظام يهدف إلى تعزيز مقومات وآليات الشفافية والإفصاح في سوق رأس المال الوطني والارتقاء بكفاءة ودقة وسرعة تدفق البيانات المالية والمعلومات غير المالية وسبل إتاحتها للمستثمرين والمعنيين في الوقت المناسب وبمرونة عالية، كما أنه يوفر الفرصة للمعنيين بإنشاء تصنيفات ومقارنات وتحليلات ومفاهيم إفصاح جديدة خاصة بمتطلبات أعمال الجهات الرقابية والجهات المعنية بالإفصاح وبما يكفل خفض أعباء الالتزام والمراجعة لمختلف الأطراف المتعاملين بالنظام، بما في ذلك التكاليف المالية والجهود البشرية، ضارباً أمثلة على الإفصاحات غير المالية التي يوفرها النظام بالنسبة للشركات المساهمة العامة بدعوات الهيئات العامة وقراراتها، والمعلومات الجوهرية، والتقارير السنوية لمجالس إدارات الشركات، والإفصاح عن تداولات المطلعين، والإفصاح عن التغيرات في مجالس الإدارة، والمراسلات الواردة والصادرة من وإلى الشركات.

وأضاف الحوراني بأن النظام هو عبارة عن منصة إلكترونية توفرها هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان للشركات والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة لنشر المعلومات المالية وغير المالية التي تتطلبها التعليمات والأنظمة، وذلك عبر نماذج وجداول إلكترونية موحده ومرنه ومتعدده الاستخدام، باللغتين العربية والإنجليزية حيث يعتمد النظام لغة ترميز معيارية موحدة المفاهيم والمصطلحات تحت مظلة منظمة الـ XBRL العالمية، حيث تتمتع هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان بعضويتها وهي منظمة دولية غير ربحية معنية بوضع المعايير الخاصة بلغة الإفصاح الـ XBRL والعمل على إعداد وإصدار التصنيفات والمحددات الخاصة بتلك اللغة فضلاً عن تطويرها وذلك بهدف الارتقاء وتحسين عملية الإفصاح في الأسواق المالية.

لدى افتتاحه ورشة عمل نظمتها هيئة الأوراق المالية بالتعاون مع البنك المركزي ووزارة المالية

الحوراني يؤكد عزم الحكومة على تذليل كافة العقبات لتطوير صكوك التمويل الإسلامي

أكد رئيس هيئة الأوراق المالية محمد صالح الحوراني اهتمام الحكومة البالغ في سوق صكوك التمويل الإسلامي وعزمها على تذليل كافة الصعوبات التي تواجه هذا السوق من أجل تطويره وزيادة فعاليته بما يلبي حاجات المستثمرين وطالبي التمويل في سوق رأس المال الوطني.

جاء ذلك خلال ورشة العمل التي نظمتها هيئة الأوراق المالية في مقرها يوم الثلاثاء الموافق 2019/10/8 بالتعاون مع البنك المركزي الأردني ووزارة المالية تحت عنوان معيقات إصدار صكوك التمويل الإسلامي، وبمشاركة رئيس هيئة الرقابة الشرعية الدكتور عبد السلام العبادي وعضوي مجلس مفوضي الهيئة للصكوك الدكتور محمد عدينات والدكتور أحمد ملحم، ونخبة من المعنيين والمختصين في الاقتصاد الإسلامي يمثلون كافة القطاعات المعنية كالبنوك وشركات التأمين وشركات الخدمات المالية والشركات المصدرة للأوراق المالية، إضافة إلى نائب رئيس الهيئة وأعضاء مجلس المفوضين فيها ورؤساء مجالس الإدارة والمدراء التنفيذيين لكل من بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية.

وتهدف هيئة الأوراق المالية من خلال هذه الورشة إلى التشخيص الدقيق لواقع سوق صكوك التمويل الإسلامي ومن ثم الخروج بجملة من التوصيات والمقترحات التي ستسهم في تطوير هذا السوق.

وقد تم استعراض البدايات والخلفيات التاريخية لسوق صكوك التمويل الإسلامي حيث أشار إلى أنها بدأت في مطلع الثمانينات من القرن الماضي بإصدار قانون سندات المقارضة مما يؤكد ريادة الأردن وأسبقيته في هذه الصناعة، ورغم أهمية هذه الخطوة المتقدمة إلا أن سوق الصكوك الإسلامية لم يشهد التطور المأمول مما استدعى مزيدا من البحث والتطوير، والذي قاد لاحقا لإصدار جملة من التشريعات الناظمة لسوق صكوك التمويل الإسلامي.

وقدم مدير دائرة الإصدار في الهيئة صالح الرقاد عرضاً موجزاً بين فيه الواقع الحالي لسوق صكوك التمويل الإسلامي، كما قدم مدير الخزينة والاستثمار في بنك صفوة الإسلامي وائل البيطار عرضاً بين فيه مساهمة البنك في إصدارات الصكوك التي تمت حتى الآن واهتمامه بتطوير هذا السوق.

وقد صممت ورشة العمل لتكون تفاعلية، ونتيجة لذلك فقد شهدت الورشة نقاشات موسعة قدم فيها المشاركون جملة من الأفكار والمقترحات التي من شأنها أن تسهم في تطوير سوق الصكوك الإسلامية، كما أكدوا على ضرورة زيادة الحكومة الاعتماد على الصكوك الإسلامية في عملياتها التمويلية، وأهمية تكثيف برامج التوعية والتثقيف حول هذه الصكوك مع ضرورة تبسيط الاجراءات المتعلقة بإصدارها وتداولها، إضافة إلى جملة من المقترحات التي أكدت الهيئة على أنها ستقوم بتوثيقها ووضعها في إطارها المناسب ليصار إلى تقديمها بصيغة مقترحات وتوصيات إلى مجلس الوزراء من أجل توفير الدعم الحكومي اللازم لتطوير سوق الصكوك الإسلامي.

ورشة عمل بمناسبة اليوم العالمي للحصول على المعلومات

هيئة الأوراق المالية تقطع مراحل متقدمة في تطوير ومأسسة العمل على إنفاذ قانون حق الحصول على المعلومات

أكد رئيس هيئة الأوراق المالية محمد صالح الحوراني أن الهيئة قطعت مراحل متقدمة في تطوير ومأسسة العمل الخاص بإنفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات من خلال توسيع دور قسم المعلومات وإصدار بروتوكول داخلي خاص للتعامل مع طلبات الحصول على المعلومات يوضح بالتفصيل دور كل وحدة من وحدات الهيئة في التعامل مع الطلبات للرد عليها ضمن الوقت المحدد بالقانون والبالغ 30 يوماً.

جاء ذلك خلال افتتاحه ورشة العمل التي نظمتها هيئة الأوراق المالية بتاريخ 26 أيلول 2019 في مقرها بمناسبة اليوم العالمي للحصول على المعلومات الذي صادف اليوم الـ 28 من الشهر نفسه وذلك بهدف رفع مستوى التوعية الخاصة بقانون ضمان حق الحصول على المعلومات، وذلك انطلاقاً من أهمية تطبيق القانون بشكل صحيح وفعال ليظهر أثره على الواقع، ذلك أن المملكة قد انضمت إلى مبادرة الحكومات المفتوحة (الشفافة) Open Government Partnership (OGP) والتي يعد حق الحصول على المعلومات أحد التزاماتها الأساسية، بالإضافة إلى الأخذ بتوصيات «مشروع إعرف» الذي ينفذه مركز حماية وحرية الصحفيين بشأن مأسسة إجراءات إنفاذ القانون لضمان التزام الهيئة بالممارسات الفضلى ذات الصلة. وقال الحوراني أن الهيئة سعت إلى تقليل المدة الزمنية المنصوص عليها في القانون للرد على طلبات المعلومات إلى النصف أي 15 يوماً لتتماشى مع التعديلات المقترحة على القانون بالإضافة إلى أن الهيئة اعتمدت المسار السريع لطلبات الحصول على المعلومات الخاصة بالصحفيين لمراعاة متطلبات العمل الصحفي والحاجة للسرعة في الوصول إلى المعلومات، معرباً عن اعتزازه بتمكن الهيئة من الرد على كافة طلبات الحصول على المعلومات المقدمة للهيئة، وعدم رفض أي طلب منها معتبراً ذلك مؤشراً واضحاً يبين مدى إدراك الهيئة وجديتها في إطار تفعيل القانون وإنفاذه.

وقد ركزت الورشة على الإطار النظري والقانوني لمفهوم حرية الحصول على المعلومات أو الحق في المعرفة، وتطوره دولياً ومحلياً، إلى جانب التطرق إلى المعايير الدولية والممارسات الفضلى المتعلقة بالحصول على المعلومات، والملامح التشريعية لذلك في الدستور الأردني، وفي قانون رقم 47 لسنة 2007 قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، وما تلاه من قرارات وتعاميم حكومية رسمية لتفعيل تنفيذ القانون، فضلاً عن الالتزامات المترتبة على الهيئة بمقتضى القانون والممارسات الفضلى، وأبرز ملامح التعديلات المقترحة على القانون، وإنجازات الهيئة التي قطعت مراحل متقدمة في هذا المجال.

ومن الجدير بالذكر أن العالم يحتفل في الثامن والعشرين من شهر أيلول من كل عام باليوم العالمي لحق الحصول على المعلومة الذي أُعلن في اجتماع انعقد لمجموعة كبيرة من منظمات العمل المدني في بلغاريا في العام 2003 نتيجةً لمبادرة وجهود توافقية شكلت فيما بينها الشبكة العالمية للمدافعين عن حرية المعلومات FOIA.

فعاليات مؤتمر المال والاستثمار الدولي ومعرض فوركس الأردن 2019

أكد رئيس هيئة الأوراق المالية محمد صالح الحوراني إن "وجود قطاع عام حكومي يمتص فوائض السيولة لدى الجهاز المصرفي لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة هو من أحد الأسباب التي تفسر الأداء المتواضع للسوق المالي". وأضاف الحوراني خلال افتتاحه بتاريخ 17 أيلول 2019 فعاليات مؤتمر المال والاستثمار الدولي ومعرض فوركس الأردن السادس عشر الذي تنظمه مجموعة آفاق للإعلام بالتعاون مع هيئة الاوراق المالية، أن "مؤثرات البيئة المحيطة بالسوق المالي الذي يعد مرآة تعكس واقع الاقتصاد الكلي، تفسر أيضا الأداء المتواضع للسوق في ظل معدل متواضع من النمو الاقتصادي الحقيقي". وبين أن ما يؤثر أيضا على أداء السوق سلبا وجود هيكل مرتفع من أسعار الفائدة يجافي الاستثمار بشقيه المباشر والمالي. وأشار إلى أن "الهيئة تواكب بشكل مستمر ما هو معمول به في الأسواق المالية الدولية، وتعمل على تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي وتوفير البيئة الاستثمارية الجاذبة الآمنة".

وقال الحوراني إن "الهيئة بذلت جهودا على الصعيد التشريعي لتنظيم التعامل في البورصات الأجنبية، إذ صدر قانون تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية في البورصات الأجنبية، وتعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالأوراق المالية العام الماضي 2017، ما أوجد حالة توازن بين حماية المستثمرين من جهة وبين فتح المجال للإبداع الفني والتشغيلي الذي تشهده تقنيات التداول بأسواق الفوركس، من جهة أخرى".

وانطلقت فعاليات مؤتمر المال والاستثمار بمشاركة خبراء ومختصين محليين ودوليين بمجال الفوركس، بالإضافة إلى مشاركة خمسين شركة خدمات مالية عالمية وعربية وبنوك عاملة بمجال التداول بالعملات الأجنبية والمعادن والأسهم. وناقش المشاركون البيئة القانونية والتشريعية للفوركس في الأردن، والفرص التي توفرها أسواق المال والتحديات التي تواجهها والتشريعات والقوانين التي تنظم بيئة الفوركس، إضافة إلى عرض قواعد البيانات والعملات الرقمية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ومهارات واستراتيجيات وتقنيات التداول بأسواق الفوركس، ودور البنوك المركزية بتقدم تلك الأسواق، وكيفية بناء أنظمة التداول الخاصة ودور الوسطاء المحليين، وإدارة المخاطر والأصول المالية، وأهمية التداول عبر أسس علمية، ومخاطر التداول العشوائي، وبيئة الأحكام الناظمة للفوركس وتخفيض مخاطر التداول عن طريق تنويع الاستثمار.

إلى ذلك أكد عدد من المشاركين أن هيئة الأوراق المالية واكبت التطورات العالمية فيما يخص التشريعات الناظمة لشركات الفوركس موضحين أن الأردن يعد نقطة جذب استثمارية لهذه الصناعة ومن المتوقع أن يكون منصة رئيسية لصناعة الفوركس في المنطقة.

هيئة الأوراق المالية تحث على اتخاذ إجراءات تدقيق إضافية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

أصدرت هيئة الأوراق المالية تعميماً تحث فيه شركات الخدمات المالية وأمناء الحفظ وصناديق الاستثمار المشترك على ضرورة اتخاذ إجراءات تدقيق إضافية إلى جانب إجراءاتها المعتادة للتعرف على العميل ونشاطه عند تعاملها مع أشخاص يتواجدون أو ينتمون إلى دول لا تتوافر لديها نظم مناسبة لمكافحة عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو مع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين ينتمون أو يتواجدون في دول ذات مخاطر مرتفعة، وذلك استناداً إلى القوائم المحدثة للدول عالية المخاطر والدول الخاضعة للمتابعة في مجال الالتزام بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي بتاريخ 2019/6/21، وامتثالاً لمتطلبات المعيار الدولي (19) المتعلق بالدول مرتفعة المخاطر.

واشترط تعميم الهيئة أن يتم الحصول على موافقة المدير العام أو المدير المفوض أو من ينوب عنهما أصولياً عند إنشاء علاقة عمل جديدة مع العميل أو لمواصلة علاقة العمل القائمة، والحصول منه على معلومات حول مصدر الأموال أو مصدر ثروة العميل وكذلك الحصول على معلومات حول أسباب العمليات المتوقعة والتي تم إجراؤها وتطبيق متابعة مشددة للتأكد من عدم مخالفة التعليمات. وأكدت الهيئة على ضرورة أن تكون الدفعة الأولى من الأموال المحولة من قبل العميل إلى هذه الجهات من خلال حساب بإسمه لدى أحد المصارف الخاضعة لتطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وطالبت الهيئة الجهات الخاضعة لرقابتها بضرورة أن تتناسب الإجراءات المتخذة من قبلها مع درجة المخاطر على علاقات العمل والعمليات التي تتم مع الأشخاص من الدول ذات المخاطر المرتفعة أو التي لا تتوافر لديها نظم مناسبة لمكافحة عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وإجراء التحليل والدراسات اللازمة للتحقق من مصادر أموالهم وثرواتهم والمستفيدين الحقيقيين واتخاذ الإجراءات اللازمة للوقوف على خلفية الظروف المحيطة بأي من علاقات العمل والعمليات التي تتم وأغراضها وأي إجراءات أخرى ضرورية للتحقق من طبيعة هذه العمليات. الجدير بالذكر أن تلك الإجراءات تأتي ضمن جهود هيئة الأوراق المالية لتطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن "مجموعة العمل المالي"، الجهة الدولية التي تصدر التوصيات المتعلقة بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومتابعة التزام الجهات الخاضعة لرقابتها بهذه المعايير.

الرؤية

الارتقاء بسوق رأس المال الأردني ليكون بيئة جاذبة للاستثمار تتمتع بالعدالة والشفافية والكفاءة وفق شواخص القانون وسيادته.

الرسالة

تنظيم ومراقبة وتطوير سوق رأس المال الأردني في مجال الإفصاح وأعمال الخدمات المالية والتعامل بالأوراق المالية بما يعزز الثقة بالاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار وحماية المستثمرين والاستمرار بتطوير التشريعات والبيئة التقنية وفق أحدث المعايير والممارسات الدولية.

جلسة توعوية من إرنست ويونغ EY حول تأثير التكنولوجيا على أعمال الإدارة المالية

نظمت إرنست ويونغ EY الأردن بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية بتاريخ 2020/1/15 في مقر الهيئة ورشة عمل تحت عنوان" تأثير التكنولوجيا على أعمال الإدارة المالية" وبحضور ممثلين عن المؤسسات ذات الصلة؛ كالجهات الرقابية وشركات المساهمة العامة والخدمات المالية، بهدف توعية العاملين والمساهمين في هذا القطاع حول الأثر الذي تحدثه التطورات التكنولوجية والرقمية على سير أعمالهم اليومية. وقد أكد نائب رئيس الهيئة الدكتور عمر الزعبي خلال افتتاحه الورشة على أن هنالك ارتباطاً وثيقاً بين التكنولوجيا والإدارة المالية والتنمية المستدامة من خلال توظيف الابتكارات التكنولولجية عالية الإنتاجية في مجال الإدارة والرقابة المالية.

وخلال الورشة، قدم الشريك في إرنست ويونغ نبيل غضبان، قائد قطاع التدقيق الرقمي للحسابات في إرنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، محاضرة حول أبرز التوجهات والتحديات التي تواجه الوظيفة المالية والتحول الرقمي الذي تشهده، وكيفية التعامل معه. كذلك، ناقش نبيل مع المشاركين القدرات التي باتت تضيفها التكنولوجيا على قطاع تدقيق الحسابات، والتي من شأنها تقديم فهم شامل وتحليل أعمق للحسابات والمسائل المالية، بما يُنبِه عن مستقبل جديد لهذه المهنة.

وتناولت الجلسة العديد من المواضيع الأخرى ذات الصلة، أبرزها المنصات الرقمية التي تربط فرق العمل والعملاء، والاستخدام الكلي لتحليلات البيانات، وأتمتة العمليات لجمع مصادر التدقيق، وتوجهات مستقبل الوظيفة المالية؛ كالذكاء الاصطناعي وقاعدة البيانات التسلسلية blockchain.

خلال افتتاحه الحلقة النقاشية لتنفيذ خارطة الطريق لتطوير سوق رأس المال الوطني

المعشر: الحكومة تنظر باهتمام وأمل لمخرجات مشروع الخارطة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد فرص عمل والارتقاء بمعيشة المواطنين

الوعي الاستثماري

أكد نائب رئيس الوزراء الدكتور رجائي المعشر أنّ الحكومة تنظر باهتمام كبير لمشروع تطوير سوق رأس المال الأردني والذي يأتي بدعم وتمويل مقدّر من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية حيث يؤمل أن يسهم المشروع في زيادة عمق سوق رأس المال، وتعزيز الاستثمار فيه؛ وبالتالي المساهمة في إيجاد فرص عمل حقيقيّة ومستدامة، من شأنها الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين.

وهو ما يتماشى مع سعينا الحثيث لتحقيق الإصلاح المالي والاقتصادي. وقد جاء ذلك خلال افتتاحه الحلقة النقاشية التي نظمتها هيئة الأوراق المالية في العاشر من أيلول الماضي في مقرها تحت رعايته بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD تحت عنوان" تنفيذ خارطة الطريق لتطوير سوق رأس المال الوطني، "بحضور وزير التخطيط والتعاون الدولي محمد العسعس والسفير الياباني في عمان ومشاركة نخبة من الاقتصاديين والسياسيين وعدد من الخبراء والمعنيين في قضايا سوق الأوراق المالية من الأردن ومن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وقال نائب رئيس الوزراء أن الظروف السياسية في المنطقة، والأزمات الاقتصاديّة المتلاحقة في العالم، أثرت سلباً على المؤشرات الاقتصاديّة الكليّة، فقد نجم عن هذه الأزمات تباطؤاً في العديد من المؤشرات الاقتصادية كمعدّلات النمو، ونسب البطالة؛ الأمر الذي تطلّب مضاعفة الجهود لتلافي حالة الإحباط، خصوصاً لدى فئة الشباب، والإسراع بالإنجاز، انطلاقاً من مبدأ الاعتماد على الذات. وبين أن الحكومة تعكف انسجاماً مع هذه الجهودعلى تنفيذ برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي والهيكلي حيث أقرّت بموجبه حزمة من الإجراءات لضبط أوضاع المالية العامة وتخفيف مدى التشوّهات في النظام الضريبي، بهدف دفع عجلة الاقتصاد الوطني، واستعادة قدرته على النمو بمعدلات أكبر، وبالتالي المساهمة في خفض مستويات البطالة. وأكد المعشر أن هذه الجهود أسفرت عن تحقيق نتائج إيجابيّة ومؤشّرات اقتصاديّة لا يمكن إغفالها؛ كزيادة الصادرات الوطنية من خلال النصف الأول من العام الحالي، ونمو احتياطي العملات الأجنبيّة خلال الشهور السبعة الأولى من العام الحالي، بالإضافة إلى نموّ الدخل السياحيّ وغيرها. .....**التتمة ص 20**

عزيزي المستثمر...

يسعى بعض المضاربين، أحيانا، لاستغلال المنتديات الإلكترونية ووسائل الإعلام في توجيه السوق لمصلحتهم الخاصة عبر تقديم توقعات لأسعار الأسهم دون الاستناد إلى تحليلات مالية موضوعية، لا تعتمد على توقعات منشورة ولا تدْعَمُها أراء محللين محايدين.

مبارك عيد ميلادك
الميمون يا سيدي

هيئة الأوراق المالية تهدي هذا البوستر احتفاء بعيد ميلاد القائد

58 شمعة مضيئة

« إن للأسواق المالية دور مهم في تحفيز النمو الاقتصادي والاستثمارات، ومن الضرورة العمل على تطوير أدوات جديدة بالتعاون مع القطاع الخاص، والتي يمكن أن تحفز بورصة عمان وعملياتها المالية المختلفة».

عبد الله الثاني ابن الحسين

كل عام وقائد الوطن بألف خير

معه وبه إنا ماضون...

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية والمدير التنفيذي وكافة الموظفين يسرني بأن أرفع إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله وأعز ملكه بأسمى آيات التهاني والتبريكات بمناسبة عيد ميلاده الميمون الـ 58 متمنياً لجلالته العمر المديد والصحة الوفيرة ومتضرعاً إلى الله عزوجل بأن يعيد على جلالته هذه المناسبة وأمثالها وقد تحقق المزيد من التقدم والرفعة والرخاء والازدهار..
وكل عام وجلالته والوطن وابنائه بخير...

محمد صالح الحوراني
رئيس هيئة الأوراق المالية

تهنئة من الأعماق

بالأصالة عن نفسي
ونيابة عن مجلس
مفوضي هيئة الأوراق
المالية والمدير التنفيذي
وكافة العاملين
يسرني أن أرفع إلى
مقام صاحب الجلالة
الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن
الحسين المعظم وللعائلة
الهاشمية والأسرة
الأردنية
أسمى آيات التهاني
والتبريكات
بمناسبة تسلم جلالته
جائزة
رجل الدولة – الباحث
لعام ٢٠١٩.

ستبقى مولاي عنواناً
لفخرنا

محمد صالح الحوراني
رئيس هيئة الأوراق
المالية

www.jsc.gov.jo
Website | Facebook | Twitter | YouTube | Instagram | RSS
Download on the App Store
Download from Google Play

أعمالنا

الأسواق المالية علامة فارقة للمستثمرين

بقلم د. عمر النسور
رئيس قسم التفتيش

تلعب الأسواق المالية دور هام ومحوري كوسيط بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب العجوزات المالية من خلال تجميع المدخرات وتحويلها نحو الاستثمارات، ناهيك عن جذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، الأمر الذي سوف ينعكس إيجاباً على الناتج القومي الإجمالي وعلى إحداث التنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص عمل وتخفيض البطالة، لذلك أصبحت الأسواق المالية علامة فارقة للمستثمرين ــ محليين أو أجانب ــ الباحثين عن استثمار أموالهم، وعليه أصبحت حكومات الدول تتسابق على إقامة الأسواق المالية أو تطوير القائم منها بهدف جذب أكبر شريحة من المستثمرين وتحقيق الأهداف المنشودة منها بحيث أصبحت أكثر تنظيماً.

وتشهد اليوم أسواق المال اهتماما بالغاً في اقتصاديات الدول، لما له من مساهمة فاعلة في البيئة الاقتصادية ككل وذلك من خلال دورها الهام والحيوي في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث تُعد أسواق رأس المال أحد أنواع السوق المالي بالإضافة لسوق النقد، وتعتبر مرآه عاكسة للأوضاع الاقتصادية، ونتيجة لما سبق من انتشار الأسواق المالية تبرز الحاجه أيضاً إلى وجود رقابة وحماية لجميع الأطراف المتعاملين في الأوراق والأسواق المالية سواء كانوا مستثمرين أو شركات مساهمة عامة أو وسطاء ماليين، خاصة وأن السوق لم يعد يقتصر على مكان محدد أو منطقة جغرافية محدده أو حتى مكان مادي ملموس، فبمجرد وجود عرض ووجود طلب في أي نقطة يمكن إطلاق لفظ سوق.

الأهداف الرئيسية للتفتيش

- توضيح القانون والأنظمة والتعليمات والتشريعات المعمول بها في سوق رأس المال للأشخاص المرخص لهم وتزويدهم بالمعلومات والارشادات التي تمكنهم من اتباع إجراءات عمل سلمية خالية من المخالفات.
- التحقق من مدى التزام الشركات بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الهيئة والأسس المعتمدة عند التعامل مع عملائها بما يحقق أقصى منفعة لهم بالإضافة إلى تحديد المشاكل التي قد تتعرض لها الشركة وتحديد الإجراءات التصويبية بشأنها ومدى اتباع هذه الشركات لأفضل الممارسات العالمية.
- رفع مستوى الوعي العام حول أهمية تطبيق القوانين والأنظمة والقرارات لجميع المتعاملين في سوق رأس المال وبالتالي تعزيز الثقة لدى المتعاملين مع هذه الشركات.

أعمالنا

الرقابة والتفتيش هما الذراع الرقابي لهيئة الأوراق المالية

تعتبر أمور الرقابة والتفتيش من الحاجات المهمة والضرورية لأي بلد في العالم، وذلك من أجل منع وقوع الضرر أو الحد منه على جميع الأصعدة سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية لذلك قامت معظم الدول بإنشاء مؤسسات مختصة تُعنى بالرقابة والتفتيش للتأكد من مدى تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات، وبما أن عالم الجرائم والتلاعب والممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية تتطور باستمرار فإنه يتوجب أن يكون هناك تطور في مفهوم الرقابة والتفتيش.

لذلك فإن علم الرقابة والتفتيش أصبح يتطور بشكل بارز وملحوظ وخاصة في مجال المال والاقتصاد والعملات والمبادلات التجارية لذلك تحرص الدولة والمؤسسات والأفراد على سلامة سير الاقتصاد في الطريق الصحيح الأمر الذي يتطلب المزيد من الاهتمام بعملية الرقابة والتفتيش خاصة من قبل الدولة متمثلة بأجهزتها الرقابية ومنها البنك المركزي أو هيئة الأوراق المالية للتأكد من عدم التلاعب بأموال المساهمين والمستثمرين والمودعين.

ومن هذا المنطلق، تعمل هيئة الأوراق المالية على تأمين الحماية للمستثمرين ولجميع أطراف التعامل في السوق وتطوير التشريعات لسوق رأس المال لرفع درجة الأمان والشفافية فيه وتطبيق تعليمات الإفصاح ونشر ثقافة الاستثمار ومتابعة تقيد والتزام الجهات الخاضعة لإشرافها بالقانون والأنظمة تعزيزاً لسيادة القانون وعدالة التعامل للارتقاء بسوق رأس المال إلى مصاف الأسواق المالية المتقدمة، حيث عملت الهيئة على إنشاء قسم خاص للرقابة والتفتيش ويعتبر الذراع الرقابي الأيمن لها، حيث يُناط به العديد من المهام ومن أبرزها، متابعة أعمال شركات الخدمات المالية ومدى انسجامها مع الأنظمة والقوانين، بهدف حماية المستثمرين في الأوراق المالية وتنظيم سوق رأس المال وتطويره بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية وحماية سوق رأس المال من المخاطر التي قد يتعرض لها، وتنظيم شؤون الترخيص والاعتماد ومراقبة أعمال المرخص لهم والمعتمدين في سوق رأس المال. ■

معاً لحماية المستثمر..
من أجل بيئة استثمارية آمنة..

- تحذر هيئة الأوراق المالية المستثمرين الراغبين بالتعامل في البورصات الأجنبية من مغبة عدم التأكد من أن الشركات المتعامل من خلالها مرخصة من قبل الهيئة وذلك عن طريق الاطلاع على قائمة الشركات المرخصة على الموقع الإلكتروني www.jsc.gov.jo

- تؤكد الهيئة على ضرورة إطلاع المستثمرين على شروط التعاقد مع هذه الشركات، وكذلك قراءة النشرة الإرشادية الصادرة عن الهيئة بعناية قبل التوقيع عليها.

- تدعو الهيئة الشركات المرخصة إلى ضرورة توعية المستثمرين بمخاطر التعامل بالبورصات الأجنبية وأن الربح فيها غير مؤكد.

مع تحيات
هيئة الأوراق المالية

معاً لحماية المستثمر..
من أجل بيئة استثمارية آمنة..

أخي المستثمر:

- إن التعامل بالبورصات الأجنبية ينطوي على العديد من المخاطر مثل مخاطر تقلبات أسعار الصرف والأحداث الاقتصادية والسياسية وانقطاع الانترنت.

- للمزيد من المعلومات لا تتردد بالاتصال على المعنيين بالهيئة للرد على استفساراتك على الرقم الداخلي 3207.

مع تحيات
هيئة الأوراق المالية

حفل تكريم لمازن الوظائفي وفريال سابا

أقامت اللجنة الاجتماعية في هيئة الأوراق المالية بتاريخ 2019/11/6 حفلاً تكريمياً وذلك في قاعة اجتماعات مجلس المفوضين في الهيئة لكل من مازن الوظائفي عضو مجلس مفوضي الهيئة و فريال سابا مدير دائرة الشؤون الإدارية والمالية وذلك بمناسبة مغادرتهما العمل في الهيئة بحضور أعضاء مجلس المفوضين والمدير التنفيذي ونائب الرئيس السابق منصور حدادين، ومديري الدوائر بالهيئة ومجموعة من الموظفين. ومع انتهاء عملهما في الهيئة التحق كل منهما للعمل في مواقع أخرى في مؤسسات سوق رأس المال حيث تولى الوظائفي منصب المدير التنفيذي لبورصة عمان، وأصبحت سابا عضواً في مجلس إدارة مركز إيداع الأوراق المالية. وقد أشاد رئيس الهيئة محمد صالح الحوراني بقدرات وكفاءة وإخلاص كل منهما خلال مدة عملهما في الهيئة وسلمهما هدية تذكارية وتقديرية معرباً عن أمنياته لهما بالتوفيق في حياتهما العملية والشخصية. وبدورهما توجها بالشكر والامتنان إلى مجلس المفوضين وموظفي الهيئة، معربين عن تقديرهما للدعم والمساندة والمودة الذي حظيا به طيلة فترة عملها بالهيئة. ومن الجدير بالذكر بأن الهيئة دأبت على إقامة حفل تكريم ووداع للزملاء الذين انتهت فترة عملهم فيها وذلك تقديراً لجهودهم خلال سنوات عملهم الطويلة.

ورشة عمل لاستراتيجية إدارة المعلومات والمعرفة

عقدت لجنة إدارة المعرفة في هيئة الأوراق المالية ورشة عمل حول مفاهيم إدارة المعرفة واستراتيجية إدارة المعلومات والمعرفة بتاريخ 2019/12/3 بهدف زيادة الوعي لدى الموظفين المعنيين وتفعيل المشاركة في إدارة المعرفة في الهيئة بما ينعكس إيجاباً على تطوير الأداء فيها من خلال مناقشة ومراجعة خارطة الهيئة المعرفية ودليل المعرفة المعلنة. كما تم التعرف خلال ورشة العمل التي قدمها رئيس لجنة إدارة المعرفة قصي خليفات تطرق خلالها إلى المفاهيم ذات العلاقة بإدارة المعرفة والمهارات اللازمة للتعامل مع المصادر المعرفية وإدارتها بكفاءة وفعالية فضلاً عن التطرق إلى أنواع المعرفة الظاهرية والضمنية وفوائد وعمليات ودوافع إدارة المعرفة وركائزها الأساسية ومكوناتها.

تتمة موضوع الغلاف

المعشر: الحكومة تنظر باهتمام وأمل لمخرجات مشروع الخارطة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد فرص عمل والارتقاء بمعيشة المواطنين

ووأضح أنه وبالتزامن مع الجهود الحكوميّة لتحقيق الإصلاح المالي والاقتصادي، فإنّنا نعمل على إيلاء السوق المالي أهميّة استثنائيّة، باعتباره "الباروميتر" الذي يؤشّر إلى الوضع الاقتصادي، ولارتباطه بما يشهده الاقتصاد الوطني من تطوّرات. وهذا يتطلّب منّا بالضرورة مواجهة جميع التحدّيات التي تعيق السوق المالي ومعالجتها، وتعزيز المناخ الاستثماري، وتقديم التسهيلات الممكنة للمستثمرين.

وقال أن خطط الإصلاح الهيكلي للسوق المالي خلال السنوات الماضية ستعزّز دوره وجاذبيته الاستثماريّة، كما أنّ ما تقوم به هيئة الأوراق المالية، بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، من إعداد "خارطة طريق" لتفعيل وتنشيط سوق راس المال الوطني، وإعادة الثقة به، ضمن خطّة زمنية محدّدة الأهداف والأولويات في التنفيذ والمتابعة والتقييم، ستؤتي ثمارها في القريب العاجل. واختتم كلمته بالتأكيد على أن طموحاتنا وأهدافنا أكبر مما تحقّق حتى الآن، لكن علينا أن ندرك تماماً أنّ نتاج هذه الجهود لن يكون بين عشيّة وضحاها، بل يتطلّب وقتاً ليلمس المواطنون آثاره بشكل واضح. آملين أن تسهم أفكاركم وطروحاتكم برفد الجهود الوطنيّة، بما يمكّننا جميعاً من تحقيق الأفضل دائماً لوطننا، وبما يلبّي تطلّعات وتوجيهات قيادتنا الحكيمة. من جانبه أكد رئيس هيئة الأوراق المالية محمد صالح الحوراني أن تنفيذ توصيات ومخرجات خارطة الطريق ستحقق النهوض بسوق رأس المال الوطني وستساهم في استعادة دوره الهام في تمويل قطاعات الاقتصاد الوطني. وقال الحوراني إن أكثر ما نحتاج إليه في الوقت الراهن حتى نتمكن من مواجهة التتابع غير المسبوق للصدمات الاقتصادية والأمنية الإقليمية التي تعرض لها وما زال يتعرض لها اقتصادنا الوطني منذ عام 2008، تكوين بيئة اقتصادية صديقة للاستثمار بشقيه الاستثمار المباشر واستثمار المحافظ المالية بما في ذلك المبادرة إلى دعم إنشاء المزيد من صناديق الاستثمار المشترك لتعزيز الاستثمار المؤسسي في بورصة عمان حتى لا يبقى الاستثمار الفردي القائم على المضاربة مسيطراً على السوق.

وبين رئيس الهيئة أن الهيئة منذ إنشائها سعت بالتعاون مع بورصة عمان ومركز الإيداع الى تطوير العمل في السوق المالي حيث سار ذلك ضمن خطين متوازيين: يتمثل الأول في تطوير الإطار التشغيلي المعمول به باعتباره البنية التحتية اللازمة للاتجار بالأوراق المالية بينما يتمثل الثاني في تطوير الإطار الرقابي والتشريعي باعتباره المرجعية القانونية التي تسعى الهيئة من خلاله إلى حماية وتشجيع الاستثمار في الأوراق المالية، إذ أن الإطار التشغيلي المعمول به حالياً يغطي بكفاءة دورة حياة الأوراق المالية كاملة من الإصدار والاكتتاب والتسجيل والإدراج والتداول والحفظ الأمين وتسويات نقل الملكية، ولعل الأهم من ذلك أن يتم ذلك كله ضمن بيئة آمنة وعادلة وشفافة وبنفس الوقت إلكترونية لضمان الدقة والأمان والسرعة.

التحدي اليومي

للقائد الأكثر تأثيراً

سأقلل قليلاً من
الكلام
الاجتماعات
النقد
التكشير
التأجيل
الطلب
تأكيد صلاحياتي
الشك
التخويف
اللوم
النظر لليوم
الانشغال بالتفاصيل
طرح الإجابات
بناء تابعين
سأقلل من
الأنـا

سأزيد قليلاً من
الاستماع
المتابعة
التطوير
الابتسام
الإنجاز
العطاء
تفويض صلاحياتي
الثقة
التحفيز
التشجيع
النظر للمستقبل
الانشغال بالرؤية
طرح الأسئلة
بناء قادة
سأزيد من
الآخرين

الوعي الاستثماري

دورية ربعية إلكترونية تصدر عن هيئة الأوراق المالية – السنة الأولى- العدد الأول – كانون الثاني- 2020

التحرير: حسين حمادنه -الإشراف العام: د. عمر الزعبي